وانزاد بام الطفل حاله وما تقبله به قد والاولى ان يفسر الامر بالشهد
اي يشهد الملتقط بما يصلحه هو والمراد كما قدمناه من الامام بعد
الخاص ودفع بذلك ارادة الحضانة لانها كما مر فرض عين
الكفاية هذا ان علم متعدد ولم يتبرعا والا فرض عين مر فكانما
احيا الناس جميعا اذ باحيائها اسقط الحرج عن الناس فاحياؤه
بالمجاز من الفداء فاستغنى بذلك اي بميل النفس عما
للمنبط الاولى على اللقط وقارن الاشهاد على لقط اللقطة
اي حيث لا يجب وجب الاشهاد على ما معه كما لا يخفى اذ قوله
كما جواز هو سواء تقديره اذ المال لا يجب الا باشهاد عليه فاندفع
اللقطة كما مر فاجاب بانه انما وجب ندبا للقيط لدا استقلالا
فلو ترك الاشهاد لكن ظاهره انه ينزع منه سواء ترك الاشهاد على
اللقيط او على ماله وهو ظ وجاز نزعه اي وجب لئلا يجوز
بعد استلحاق فيصدق بالوجود اي ماله ليس وبشهد فكون التقاط
جديدا كما شمل السكي مع جابا ان ترك الاشهاد فقد رمى فيما
ذكر وهو اللقيط وما معه فالاشهاد مستحب اي كالاذهاد في
الغالب بشهوا مره معلوم اي بان لم يكن له كفيل اصلا او له
كفيل غير معلوم العدد وهو الذي لم يركب كبيرة ولم يصر على
صغيره ولم تغلب طاعاته على معاصيه وذكره بعد الرشيد لانه
لا يلزم من الرشد العدالة والاوجه كما جزم الاذرعي اعتبار البصر
وعدم تحوير اذا كان الملتقط يشهد بنفسه كما في الحضانة واطلاقهم
يقتضي انه ولو كان ذا للقيط مالا للملتقط من رض وحداد وغيرهما
كما في عيوب النكاح اوقف او بنفقة الحاكم وليس من اهلها
او وصي ليس لله عابد اي غيره قال الزركشي والذي يتجه
منه هو الحاكم وجوبا وليس لاحاد الناس نزعه منهم وان جاز
لهم الاخذ ابتدا لانه ليس بيد احد وفي الثاني على يد الغير فينتزعه
الحاكم

الحاكم قطعا للتراع انه لقط كما في محكوم بكونه بالدار كما على مام
اي من قوله ولو مكاتبا والمعتمد كما رقيق عبارة شم الرملي ونوادة
لمعتمد ولها يأتي او كانت والتقطه في نوبة السيد فكالقن او في نوبة
المبعض فما طرأ او جد الوجهين وانظر اذا قال السيد التقط
وكان كاذبا يأتي عنه ولو مر غير مميز اذا لاحق لواحد منهما قبل اخذه
لسبقه اي بالتقط ولانثبت السبق بالوقوف على راسه لغير
يدل اخذ شم المنهج وان التقطاه معا اي واستويا في وصف العدالة
الباطنة او الظاهرة كذا قدم غني ولو بخيلا والاوجه ضبط
الغني بغنى الزكاة بان يكون ذا مال وكسب يليق بحاله بالتعذير
ولا يقدم اعتق على غني لم يقدم جواد على بخيل اه وعدم اي
ولو فقيرا اه قد فاذا استويا اي في الصفات ونشأ احد
بينهما اذا لم ترجح لاحدهما على الاخر ولو ترك احدهما اخذه قبل
المؤنة فورد به الاخر وليس لمن خرجت القرعة له ترك حقه للاخر
كما ليس للمتزوج ترك حقه او عبره ليلا يودي الى التواكل ولا يقدم
مسلم على كافر ولا رجل على امرأة ولا امرأة على امرد رجل وان
كانت اصبر على التربية منه لامر صغره او رضيع كاخته الا ذرعي
ومنها اي من قرية لبلد وفي نسخة المؤلف ومنها بزيادة
ميم اي البادية والقرية اخلاج والبادية خلاف الحاضرة وهي العمارة
فاذا كثرت قرية او كبرت قبلة او عظمت مدينة او كانت ذات
ذرع وحصن فرض وقارق قوله ومنها اي القرية لبلد ومنها
لمدينة والحاصل انه لا فرق من محل التقاط ولا عبرة منه لاعتماد دينه
والمدينة ما فيها حاكم شرطي وحاكم شرعي واسواقها بيوت واثر
والبلد ما فيها بعض ذلك والقرية ما خلت عن احدهم والبادية
خلاف احدهم اه لانه اي التقاط المذكور رفق به والصنعة
اي والعلم بالصنعة لمثله اي المذكور وفي نسخة لمثلها

Copyright © King Saud University